

# مجلس الأمة 2012

آخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Local](http://www.alanba.com.kw/Local)

## السعدون في «تويتر»: قرار مجلس الوزراء تكليف «الشفافية» بمراقبة الانتخابات لا يستند إلى أي سلطة

آخر باي عقوبة سابقة على هذا الحكم مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق بإدارة تحقيق الشخصية وان تكون العقوبة قد نفذت ما لم تكن قد سقطت بمضي المدة او بالغفو عنها.

3 - الأحكام الصادرة بالامتناع عن النطق بالعقاب او بوقف تنفيذ العقوبة. ويستثنى من ذلك الشهادات التي يطلبها راعبو الترشح لعضوية المجالس النيابية او للمجالس البلدية او لوظيفة الوزير او لوظيفة القيادية في الدولة او لوظيفة المختار. فنُظمت فيها جميع الأحكام. وعليه فإن على الجمعية ولتدارك ما أغفلته وبالحدود المأخوذة بها متابعة تطبيق أحكام المادة الأولى من القانون رقم 9 لسنة 1971م التي تمنع كل من صدر بحقه اي من الأحكام الواردة في هذه المادة من الترشح لعضوية مجلس الأمة.

● محمد طلال الخالدي

السابق. ومن دون استعراض لكل ما ورد في تقرير الجمعية السالف بيانته والاكتفاء بالإشارة فقط الى ما أورده التقرير تحت عنوان «فحص الطعون» والذي جاء فيه ما يلي: فحص الطعون: أصدر وزير الداخلية ووزير الدفاع قرارا بتشكيل لجنة لفحص طلبات الترشح لعضوية مجلس الأمة برئاسة المجلسي المحامي الأول المستشار سلطان بوجروة، وتختص هذه اللجنة بفحص طلبات المرشحين لعضوية مجلس الأمة والبت في مدى انطباق شروط الترشح عليهم وفقا لأحكام القانون رقم 35/62 مع مراعاة المواعيد المقررة لتطبيق أحكام المادة الأولى من القانون رقم 9 لسنة 1971م التي تمنع كل من صدر بحقه اي من الأحكام الواردة في هذه المادة من الترشح لعضوية مجلس الأمة.

فيما عدا الأحكام الصادرة من محكمة أمن الدولة والأحكام الصادرة في الجرائم المنصوص عليها في المادتين 31 و 32 من القانون رقم 74 لسنة 1983م في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها لا تخضع في الشهادة التي يطليها المحكوم عليه عن السوابق الجزائية الأحكام التالية:

1- الأحكام التي رد اعتبارها عنها قضاء.

2- الأحكام الصادرة في أي جريمة بالغرامة او بالحبس او بهما معا او بالوضع تحت مراقبة الشرطة وذلك بشرط عدم صدور حكم

قال النائب السابق أحمد السعدون في حسابه على «تويتر»: «في الندوة التي تشرفت بالمشاركة فيها بعد ظهر يوم الأربعاء 28 من ديسمبر 2011 بدعوة مشكورة من رابطة طلبة جامعة الخليج كان جزء من حديثي يتعلق بتكليف مجلس الوزراء لجمعية الشفافية بمراقبة انتخابات مجلس الأمة التي ستجرى بتاريخ 2012/2/2، وقلت انني سوابق رأيي على حسابي في تويتر في وقت لاحق في جانب معين بشأن هذا التكليف وفي بعض ما أورده التقرير الأول الذي أصدرته الجمعية يوم الثلاثاء 27 من ديسمبر 2011.

وعملا بذلك أود ان أبين انني لست هنا في معرض التعليق تقصيلا على قرار مجلس الوزراء بتكليف جمعية الشفافية بمراقبة الانتخابات وهو قرار لا يستند الى سلطة قولها القانون الى ان تبين ان هذا التكليف لا هو الهدف من بعض الأشخاص لكن الشعب الكويتي كان واعيا.

● سلطان العبدان

## خلال ندوة «ليبك يا وطن» التي أقامتها رابطة طلبة جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا نواب سابقون: حكومات المحمد ضربت الدستور ونشرت الكراهية بين المجتمع



النواب السابقون شعيب المويزري وعلي الدقباسي ومسلم البراك ود. عبيد الواسمي خلال الندوة

علي الدقباسي ان بعض الأشخاص حاولوا ان يمزقوا الكويتيين الى اواصل من خلال الفتنة من خلال الإعلام الفاسد، لافتا الى ان القبيضة ليسوا فقط في مجلس الأمة وإنما هناك من حاول ان يعمل لكم غسل دماغ من خلال تفريق المجتمع. داعيا المجتمع الكويتي الى قراءة التاريخ قبل 50 سنة ستجدون ان هناك رجلا عظما مثل أحمد الخطيب الذي نجح بالجهراء حيث ان الكويتيين ليست لديهم عنصرية لكن محاولة غسل الدماغ وتفكيك المجتمع ووصول أعداد معينة من النواب يحركون «البريموت كنترول» كان هذا هو الهدف من بعض الأشخاص لكن الشعب الكويتي كان واعيا.

● سلطان العبدان

بين فئات المجتمع وضربوا الشيعية وبعد ذلك ابناء القبائل، بعد ذلك وزعوا الكويت بين حضري وبدوي، وسعوا بقوة الى ان تنشر فتوات الإعلام الفاسد الكراهية وكل هذه الأمور المجمع كانت تمثل النواة الأولى والأساسية لتحرك الشباب في يوم 11/16 الذي اطلق عليه يوم الأرياء الأسود وهو ليس أربعة اسود بل هو أربعة العزة والكرامة والفخر، الأمر غير المشروع عندما يأتي شخص ويتحدث عن قضية دخول مجلس الأمة ويتكلم عن ذلك بشكل مجرد ولا يقول ان هناك حالة غضب في صدور الشباب وان هناك فعلا سبى ارتكبه رئيس الوزراء بالتعاون مع نواب باعوا ضمائرهم قبل ان يبيعوا الشعب. بدوره قال مرشح الدائرة الرابعة د.عبيد الواسمي «ان الخلل في

القانون وحرماته، فشرعوا باسمها ونجروا وتجاسروا على الدستور والقانون وتمتعوا بامتيازات وصلاحيات مسروقة. فهم مجرمون شاؤوا ذلك ام أبوا تبعنا لنفاد قانون تجريم الانتخابات الفرعية من يوم بحق الوطن والدستور والعلمية الانتخابية.. هذا المرة كذلك... تنتهج وزارة الداخلية نفس النهج في التعامل مع هؤلاء المجرمين في الوقت الذي زادت فيه جرائمهم واستهائهم بالأمة ودستورها ونظامها السياسي فأخذوا يعلنون عن أماكن وأوقات ارتكاب الجريمة والتنازع واسماء الأشخاص اختصاصية مالية

البراك: الحكومة السابقة سرقت الكرامة والعزة وانتهكت الدستور الدقباسي: بعض الأشخاص حاولوا تمزيق الكويتيين من خلال الإعلام الفاسد

## أكاديميون وحقوقيون: الفرعيات تجري على مرأى ومسمع من «الداخلية»

24- خالد العوضي  
25- محمد المؤمن/ اعلامي  
26- عبدالله زمان/ اعلامي وكاتب صحفي  
27- محمد دشتي/ ضابط اطفاء  
28- جعفر رجب/ كاتب صحفي  
29- هنادي العلي/ مغردة  
30- أمية كرم/ اختصاصية مختبرات طبية  
31- مشعل الرومي/ رجل أعمال  
32- مفقود كمال العبدالله/ مغرد  
33- أحمد مختار جراغ/ مغرد  
34- وفاء الموسوي/ مغردة  
35- فاطمة محمد العلي/ مغردة  
36- نوال فؤاد ملاً حسين/ اختصاصية مالية  
37- عبدالرضا عباس/ رياضي سابق  
38- منصور الأديب/ مهندس  
39- جمال الهجرس/ موظف حكومي  
40- عيسى علي بورسلي/ مغرد  
41- ايمان البدياح/ كاتبة صحافية  
42- حياة دشتي/ مغردة  
43- نواف عبدالرحمن الغربللي/ مغرد  
44- طه ياسين الواصل/ موظف متقاعد  
45- حياة كاظم حيدر/ مغردة  
46- صلاح الأوصاري/ مهندس  
47- د. مريم عرب/ أكاديمية  
48- عبدالوهاب الحزنا/ موظف حكومي  
49- م. عباس الشواف/ ضابط اطفاء  
50- ناهدة الكاظمي/ طالبة دكتوراه  
51- يوسف غضنفر/ مهندس  
52- حسين مدوه/ اقتصادي  
53- د. عبدالله الشمالي/ طبيب  
54- هدى صالح الدخيل/ ناشطة حقوقية  
55- فاطمة أحمد أشكناني/ طالبة جامعية  
56- أثير الصالح/ محامية  
57- هبة طاهر المسري/ موظفة حكومية  
58- لولوة سالم العبدالهادي/ موظفة  
59- مساعد جابر/ جامعي  
60- فاطمة مراد أشكناني/ باحثة مالية  
61- محمد السبيعي/ مغرد  
62- بدر يوسف المساعيد/ كاتب صحفي وناشط حقوقي  
63- محمد الشراخ/ باحث قانوني  
64- جمال عبدالحضر عبدالرحيم/ حرة  
65- فيصل البلوشي/ طالب جامعي  
66- خليل العوضي/ طالب جامعي  
67- أحمد الحبشي/ طالب جامعي  
68- محمد عبدالله أحمد/ طالب حقوق  
69- بدر عبدالوهاب باقر/ محامي  
70- بشار أحمد الوزان/ مغرد  
71- علي خالد الراشد/ محامي

أصدر مجموعة من الأكاديميين والحقوقيين والناشطين بياناً حول الانتخابات الفرعية وأثرها السياسي على الكويت، مستندين الى قانون تجريم الفرعيات والثقافة السلبية التي تخلفها ارتكاب مثل هذه الجريمة بحق الوطن والدستور والعلمية الانتخابية.. هذا المرة كذلك... تنتهج وزارة الداخلية نفس النهج في التعامل مع هؤلاء المجرمين في الوقت الذي زادت فيه جرائمهم واستهائهم بالأمة ودستورها ونظامها السياسي فأخذوا يعلنون عن أماكن وأوقات ارتكاب الجريمة والتنازع واسماء الأشخاص اختصاصية مالية

منع الجريمة قبل حدوثها. أننا كشعب نريد ان يتوقف هذا العبث بارادتنا وتفكيرنا وأن يضر على يد مرتكبي هذه الجريمة ويقطع دابرهما نهائياً. كما نأمل من المجرمين المعندين بهذه الجريمة أن يبادروا بسحب ترشيحهم بشكل رسمي وفوري. وحتى تضمن سلامة ونقاء الفرز الديمقراطي والانتخابي القادم، ونأمل بالسلطة التنفيذية أن ترتب الآثار القانونية اللازمة على هؤلاء المجرمين.. هذا ما نطالب به وهذا ما نتوقعه. الموقعون:

القانون وحرماته، فشرعوا باسمها ونجروا وتجاسروا على الدستور والقانون وتمتعوا بامتيازات وصلاحيات مسروقة. فهم مجرمون شاؤوا ذلك ام أبوا تبعنا لنفاد قانون تجريم الانتخابات الفرعية من يوم بحق الوطن والدستور والعلمية الانتخابية.. هذا المرة كذلك... تنتهج وزارة الداخلية نفس النهج في التعامل مع هؤلاء المجرمين في الوقت الذي زادت فيه جرائمهم واستهائهم بالأمة ودستورها ونظامها السياسي فأخذوا يعلنون عن أماكن وأوقات ارتكاب الجريمة والتنازع واسماء الأشخاص اختصاصية مالية



أحمد السعدون

## الدويسان: أتمنى أن يكون تصريح الحمود بتجنيس البدون صحيحاً



فيصل الدويسان

تمنى النائب السابق ومرشح الدائرة الاولى فيصل الدويسان ان يكون تصريح وزير الداخلية بتجنيس البدون صحيحاً وليس تخديراً للوضع ولا تكون هناك واسطة ومحسوبة والا يدخل اي شخص في التجنيس ليس من فئة البدون وسنراقب ذلك ولن نسبح بالتغاضي عنه، ثم ان هناك قوانين كثيرة

موجودة تسمح بتجنيس البدون وليس هناك داع لجهاز قانون جديد ولذلك يجب الاسراع في التجنيس فالملفات جاهزة والبدون لن ينتظروا طويلاً، يا وزير الداخلية يا شيخ، يا ابن الاسرة الحاكمة اعقلها وتوكل واسم الامر فالبدون في رفقتك فإني احسنت لهم احسن الله اليك.

## التويزري: ندعم الحوافز والإعفاءات لتشجيع المستثمر الصغير على إقامة مشاريع



د.حمد التويزري

أكد مرشح الدائرة الثالثة د.حمد التويزري ضرورة تسهيل الإجراءات الإدارية ونهاء الروتين المحيط للعمل التجاري والاستثماري، وإيجاد نافذة استثمارية «مركز واحد» لحل جميع متطلبات المستثمرين، وتعزيز مشاركة المستثمرين ورجال الأعمال في رسم السياسة الاقتصادية الوطنية، ومراقبة تنفيذها. وشدد التويزري على فتح السوق ووضع حد للاحتكارات الاقتصادية والتعبيرية لك (طبيب/معلم/مهندس) محامي/كاتب/مغرد...الخ مع ذكر (وافق على البيان المنشور هنا) على البريد الإلكتروني التالي: [binzaman@live.com](mailto:binzaman@live.com)

المناخ الإداري والاستثماري المناسب، والمناخ السياسي الديمقراطي الملائم لجذبهم وتعزيز شعورهم بالانتماء الوطني وإيجاد آليات ملائمة تتيح لهم المشاركة في رسم السياسة الاقتصادية. وأضاف: ضرورة استخدام سياسة الحوافز والإعفاءات لتشجيع المستثمر الصغير على إقامة الصناعات المغذية للمملكة والتي تعتبر عصب نجاح المشروعات الكبيرة وبمنح أصحاب هذه الصناعات الأراضي بأسعار رمزية، وان تعطل لهم جميع التسهيلات المصرفية، بحيث يكون المشروع في حد ذاته هو الضامن الأول للبنك.